obeikandl.com

طلال شكر

عمال غزل المحلة
قاطرة الحركة العمالية المصرية

obeikandl.com

تمهيد:

كانت النتائج المباشرة لتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى، وإطلاق قوى السوق طبقا للعرض والطلب، وتحرير سعر الصرف للجنيه المصرى، وخصخصة شركات القطاع العام، ودفع العمال بالجملة خارج الشركات تطبيقا لسياسة المعاش المبكر، وتحرير أسعار الخدمات والطاقة، كان نتيجة ذلك كله عجز العمال وأسرهم عن موازنة الأجور الهزيلة التى يحصلون عليها بالأسعار التى أزداد لهيبها يوما بعد الآخر، وكانت النتيجة الحتمية تدنى مستوى معيشة العمال وأسرهم وافتقادهم العيش اللائق والكريم. ومن بين كل قطاعات الصناعة كان عمال صناعة الغزل والنسيج الأكثر تعرضا للضرر " ويعتبر قطاع الغزل والنسيج أحد معاقل الشرائح الأكثر وعيا فى الطبقة العاملة المصرية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو من القطاعات التى تواجه مشكلات اقتصادية عديدة سواء فيما يتعلق بالعمالة والإنتاجية وغيرها"[١] وتزامن مع تطبيق هذه السياسات صدور القانون ٢٠٣ لـ ١٩٩١ والذى تخلت الدولة بموجب نصوصه عن مساندة شركات القطاع العام، وبدأت فى خصخصة شركاته أو تصفيتها، وتخفيض الأجور المتغيرة (الحوافز- بدلات طبيعة العمل- المزايا العينية) ناهيك عن الانتقاص من الخدمات كالعلاج والسكن والمواصلات والمزايا الأخرى وهكذا "فقد أدرك العمال العلاقة بين تطبيق السياسات الجديدة وتدهور أوضاعهم المعيشية"[٢].

عجز التنظيم النقابى

فأين كان التنظيم النقابى بمستوياته الثلاثة (اللجان النقابية- النقابات العامة- الاتحاد العام للعمال) من كل ما يجرى للعمال؟! لقد "عجز التنظيم النقابى عن القيام

---

[١] د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية المصرية، إشكاليات تسوية المنازعات العمالية

[٢] د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية المصرية، إشكاليات تسوية المنازعات العمالية

obeikandi.com

بدوره فى الدفاع عن مصالح العمال فقد كان ثمن العلاقة بالدولة اغتراب العمال عن تنظيمهم النقابى، وفقدان الثقة فيه، واقتراب نخبة هذا التنظيم خاصة العليا منها من صانع القرار، وتحقيقها كثير من المزايا المادية والعينية من جراء هذا الاقتراب، بل لم يعد هناك مصدر لتأمين مواقعها سوى العلاقة بالتنظيم السياسى" [1]، وكانت النتيجة المباشرة لهذه العلاقة تأييد التنظيم النقابى لسياسات النظام بصرف النظر عما يعانيه العمال من بؤس وشقاء، وتزامن مع ذلك اقدام الحكومة على أكبر عملية تزييف لإرادة العمال فى اختيار ممثليهم فى اللجان النقابية دوره ٢٠٠٦/٢٠١١، **والتى تم فيها استبعاد ٣٠ ألف مرشح ومنعهم من الترشيح** للانتخابات بحجب شهادة عضوية النقابة عنهم، بالإضافة إلى عمليات الاستبعاد المباشر من وزارة القوى العاملة، والتدخلات الأمنية السافرة بالاتفاق مع إدارات الشركات التى ضيقت على المرشحين فى فترة الدعاية. ففى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كان المرشحين من عناصر الإدارة يقدمون الوعود للعمال بصرف شهرين أرباح بدلا من مائة جنيه طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء ٤٦٧ لـ ٢٠٠٦ والذى ينص على!! مادة ١ يزاد الحد الأقصى لما يخصص للعاملين طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء ١٢٢ لـ ١٩٨٤ المشار إليه من مائة جنيه إلى ما يعادل شهرين من الراتب الأساسى وذلك اعتبارا من أرباح السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦[2]. بل إن حمى الانتخابات دفعت المرشحين إلى إصدار كتيب تضمن الوعد بأن القرار سيتم تنفيذه، وتضمن الكتيب مقدمة لرئيس مجلس الإدارة المهندس محمود إبراهيم الجبالى، ولكن بعد الانتخابات تبخرت كل الوعود، وبدأت التفسيرات العكسية بأن القرار صدر للتطبيق على شركات القطاع العام، أما شركات قطاع الأعمال العام التى يحكمها

---

[1] د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية المصرية، إشكاليات تسوية المنازعات العمالية

[2] راجع قرار رئيس مجلس الوزراء ٤٦٧/٢٠٠٦.

obeikandl.com

القانون ٢٠٣ فتخضع لقواعد الربح والخسارة طبقا للقواعد الواردة بالقانون، هنا أدرك العمال أنه ليس أمامهم إلا الاعتماد على أنفسهم.

الاعتماد على النفس

بدأت الحركة العمالية فى كل الاتجاهات: النقابة العامة- أعضاء مجلس الشعب- وزارة الاستثمار- وزارة القوى العاملة، والكل يؤكد عدم أحقية العمال فى المطالبة بتنفيذ هذا القرار، "ولكن فى ٢٠٠٦/١٢/٤ يتقدم عضو مجلس الشعب عن الإخوان المهندس سعد الحسينى بمذكرة لوزير الاستثمار يوضح فيها أن الشركة قد حققت الخطة الموضوعة حيث وصل الإنتاج ١٢٠٠ مليون جنيه ورقم التصدير ٦٠٠ مليون جنيه والأرباح طبقا لآخر ميزانية ١٠٥ مليون جنيه، إلا أن الفوائد التى بلغت قيمتها ١١٠ مليون جنيه التهمت ما حققه العمال من نتائج، ويتساءل عضو مجلس الشعب عن أسباب تحميل العمال أوزار سياسات خاطئة"[٣]. ويعاود عضو مجلس الشعب محاولته إثارة مشكلة عمال غزل المحلة متوقعا حدوث اضطرابات عمالية بالشركة نتيجة تجاهل الإدارة والشركة القابضة والنقابة العامة والاتحاد العام ووزارة الاستثمار ووزارة القوى العاملة لمطالب العمال، **ويتقدم النائب بطلب إحاطة موجه لوزير الاستثمار** "عن سبب عدم الوفاء بمستحقات العاملين من الأرباح، ويؤكد النائب أن إخلاف الوعود والممارسات الخادعة التى تمت تجاه عمال الشركة تنذر بحدوث اضطرابات لا يحمد عقباها وخصوصا أن رئيس نقابة الشركة نقل للعمال اتفاق النقابة العامة مع الشركة القابضة على تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء، وأكد رئيس النقابة العامة سعيد الجوهرى فى تصريح لجريدة الجمهورية بأن الشركة القابضة سوف تقوم بصرف أربعة أشهر بدلا من مائة جنيه، ولكن

---

[٣] **راجع مذكرة المهندس سعد الحسينى عضو مجلس الشعب لوزير الاستثمار.**

العمال فوجئوا مع قبض راتب نوفمبر ٢٠٠٦ بأن المنصرف من الأرباح هو مائة جنيه بدلا من أربعة أو حتى شهرين"[١]. وردا على ذلك امتنع العمال عن استلام رواتبهم كإنذار أولى تمهيدا للإضراب عن العمل إذا لم ينالوا حقوقهم المشروعة.

فوجيء الغالبية العظمى بالإضراب، فلم يتوقعه أحد، بالرغم من امتناع العمال عن صرف الرواتب قبل الإضراب بثلاثة أيام تهديداً بالإضراب "إلا أن الجميع لم يأخذوا هذا التهديد على محمل الحد، وذلك بسبب طول الفترة من آخر إضراب بالشركة عام ١٩٩٤، ولم يكن أحد على علم بما سيحدث سوى بعض الجهات، ليس لأن لهم صلة بالتخطيط والتدبير، ولكن بسبب وجود رفاق وأصدقاء لهم ضمن قيادات العمال من الشباب، وللأمانة لم يكن هناك دور لأحد فى الإعداد أو تحديد موعد الإضراب" [٢]

بدأ اعتصام وإضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج يوم الخميس ٢٠٠٦/١٢/٧ واستمر لمدة ثلاثة أيام بسبب رفض إدارة الشركة تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء بزيادة الأرباح السنوية للعاملين إلى شهرين بحد أدنى بدلا من مائة جنيه، وبرغم كافة التحذيرات الأولية التى ظهرت من تحركات العمال وقادتهم فإن أحدا "لم يستشعر به إلا بعد أن بدأ، وفى مساء نفس اليوم حضرت الصحافة الخاصة والحكومية، وتم إذاعة الأخبار عن الإضراب فى أحداث ٢٤ ساعة فى القناة الثانية الحكومية والقناة الأولى مع مصطفى فوده القائد العمالى بالشركة وفى يومى الجمعة والسبت ٨، ٢٠٠٦/١٢/٩ ازداد حضور مراسلى الصحف والقنوات الفضائية والصحف المستقلة وخاصة البديل التى تواجدت منذ اللحظة الأولى للإضراب،

---

[١] راجع طلب الإحاطة العاجل الذى قدمه المهندس سعد الحسينى عضو مجلس الشعب لوزير الاستثمار.

(٢) جلسة نقاشية مع حمدى حسين أحد قادة العمال السابقين بغزل المحلة.

obeikandl.com

وكانوا معايشين للعمال فى الموقع دون مشاركة، وكانت البديل بمثابة لسان حال الإضراب وكذلك الدستور والمصرى اليوم وجريدة الأهالى" [1]

دور عاملات غزل المحلة

"كانت أقسام الملابس والقطن الطبى والتجهيزات من أوائل الأقسام التى امتنعت عن صرف الراتب قبل الإضراب بثلاثة أيام، وهى الأقسام التى يعمل بها أغلبية نسائية، بثلاثة أيام، وهى الأقسام التى يعمل بها أغلبية نسائية، وفى صبيحة الإضراب كانت أمل السعيد ووداد الدمرداش والدكتورة سينا وأخريات قد برزن فى رفع الشعارات والهتافات، وتجميع العاملات والخطابة فيهن، كما اتجهن إلى المكاتب، وقمن بالخطابة فى الموظفين لحثهم على المشاركة.

كان هذا الدور النسائى كما هو الحال فى كافة الإضرابات السابقة مثل عام ١٩٨٦ (إضراب الراحات الأسبوعية) وقد تحملن فى هذا الإضراب عبء القيادة بعد إلقاء القبض على كل القيادات العمالية، بل واستكملن الإضراب، ورفض فى ذلك الوقت شعار "الإفراج قبل الإنتاج" ولهذا لم يكن دور عاملات غزل المحلة فى إضراب ٢٠٠٦ طارئاً ولا غريباً، وإنما كان امتداداً لدور بارز فى كافة الإضرابات السابقة إلا أن الإعلام المستقل الذى نشأ فى مصر قد سلط الضوء أكثر فى هذه المرة على دور العاملات، بالإضافة إلى أن العاملات يمثلن ثلث عدد العاملين بالشركة (ثمانية آلاف عاملة) يعانين من نفس الأحوال السيئة التى يعانى منها زملائهن، ولهذا كان اندفاعهن الشديد فى إطلاق التظاهرة الأولى للإضراب مرددات هتاف "الرجالة فين الستات أهم" فى محاولة قوية لإطلاق حماس العاملين من الرجال وهو ما تحقق بالفعل فما إن أطلق العاملات هتافهن حتى تدفق آلاف العمال إلى مبنى الإدارة

---

[1] **جلسة نقاشية مع مصطفى فوده القائد العمالى بشركة غزل المحلة**

obeikandi.com

بميدان طلعت حرب معلنين الإضراب والاعتصام رداً على عدم تنفيذ مطلبهم، وكانت العاملات يتقدمن الصفوف وشكلن الدرع، الواقى للعمال المضربين.

لم يكن للأحزاب أى دور فى التخطيط للإضراب، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين، وبرز فقط الدور النقابى للقيادات العمالية على اختلاف انتماءاتها السياسية، وعلى سبيل المثال فإن وجود عدد من أصحاب اللحى ليس دليلاً على أنهم من الإخوان المسلمين، وقد اقتصرت مشاركة الأحزاب والقوى السياسية على إصدار البيانات والتضامن مع العمال، وقد وزع بعضها على العمال والصحف، وقوبلت محاولات إلقاء التعليمات والنصائح من جانب بعض الصحفيين المسيسين بالرفض المهذب من جانب قادة الإضراب.

تداعيات الأحداث

وفى بيان وجهه أمين عام النقابة محمد سند السيد إلى عمال الشركة أشار فيه إلى أن رئيس الشركة قال له بالحرف الواحد "أنا مستعد أصرف ولكن أنا شغال عند وزير الاستثمار ورئيس الشركة القابضة"[1] ثم يوضح توجههم (النقابة) إلى وزيرة القوى العاملة، والوصول إلى اتفاق على صرف ٢١ يوم، ويحاول تبرئه النقابة من الموافقة على عدم أحقبة العمال فى صرف شهرين كما ورد فى بعض البيانات متعللاً بأن البيان قد تم تزويره، ويرفض العمال القرار الذى توصلت إليه وزيرة القوى العملة، وتعاود اللجنة النقابية الحركة ولكن هذه المرة فى اتجاه مباحث أمن الدولة بالغربية للوصول إلى اتفاق، ويتنصل الأمين العام فى بيانه من تهمة جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية وتشكيل نقابة موازية، وفى نفس يوم الإضراب يتحرك عضو مجلس الشعب حزب وطنى مخاطبا أمين عام مجلس الوزراء على صورة قرار رئيس مجلس الوزراء متأخرا عن زميله بثلاثة أيام

---

[1] **راجع تفاصيل بيان محمد سند السيد أمين عام نقابة غزل المحلة.**

obeikandl.com

كاملة[1]، وفى ٢٠٠٦/١٢/٩ وجه سعيد الجوهرى رئيس النقابة العامة بيانا إلى عمال الغزل والنسيج بصفة عامة، وعمال شركة المحلة الكبرى بصفة خاصة بشرفيه بنتائج الاجتماع الذى تم بين وزيرة القوى العاملة ووزير الاستثمار الذى استعرضا فيه الأوضاع الاقتصادية والظروف العمالية بشركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام، وتعهد الحكومة بسداد مديونياتها ضمن ٥٤ شركة بالقطاع وصل حجم مديونياتها ٩ مليار جنيه، ووصل نصيب شركة مصر للغزل والنسيج ٩٥٢ مليون جنيه على أن يتم السداد من حصيلة بيع بنك الإسكندرية، بالإضافة إلى تعهد وزير الاستثمار بصرف جزء من الأرباح للشركات المحققة اعتبارا من يناير ٢٠٠٧، والنصف الآخر فى نهاية السنة المالية بالإضافة إلى المكافأة السنوية التى تقرها الجمعية العمومية كل عام طبقا لمعدلات الأداء بالإضافة إلى إعادة هيكلة الشركات ماليا وفنيا وإداريا، **وهكذا حقق عمال غزل المحلة بإضرابهم فى ديسمبر ٢٠٠٦** نتائج مباشرة فيما يتعلق بمطلبهم الأساسى وهو تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء **بصرف شهرين بحد أدنى**، وأخرى غير مباشرة وهو إسقاط المديونيات عن كافة شركات قطاع الأعمال العام المدينة، بالإضافة إلى تراجع وزير الاستثمار بصرف الأرباح على دفعتين، والأهم من ذلك هو وقف قطار الخصخصة الذى أوشك على أن يدوس شركات الغزل والنسيج ويودى بمستقبل عمالها.

سحب الثقة

كان الإضراب مناسبة جيدة لمناقشات عميقة ومكثفة بين العمال حول كافة الأوضاع المحيطة بهم مثل: الحوافز التى تحتسب على المرتب الأساسى لسنوات سابقة وبدل طبيعة العمل بنسبة المتدنية والذى يحسب على أول مربوط الدرجة، وأوضاع السكن والمواصلات والخدمات العلاجية المتدنية بالإضافة إلى افتقادهم

[1] **راجع مخاطبة عضو مجلس الشعب مهندس عزت دراج لأمين مجلس الوزراء.**

الأداة التى تنظم الدفاع عن مصالحهم، وتسعى إلى تحسين شروط وظروف عملهم، وقد اتجهوا بالفعل وبكل **قوة خلال الاعتصام لجمع التوقيعات على سحب الثقة من اللجنة النقابية عقابا لها على أدائها السيئ، وضعف موقفها، ووقوفها الذيلى وراء النقابة العامة** والاتحاد العام والحكومة، وقد قاموا جميعا بإدانة الإضراب، وقللوا من شأن العمال ومطالبهم المشروعة، والملاحظة الأساسية هنا هى **فقدان الثقة تماما فى التنظيم النقابى** "فأغلب أعمال الاحتجاج تحدث بدون موافقة التنظيم النقابى، ورغما عنه، وينحصر دوره إما فى إدانة الاضراب أو التبرؤ منه واعتباره من عمل قلة ضالة، وفى أحسن الأحوال يسعى للوساطة بين الإدارة والعمال، وهو ما يحدث فى أغلب الأحوال بعد تدهور الأوضاع تدهورا شديدا، ولذلك طالب العمال فى عديد من الإضرابات بحل اللجنة النقابية، وسحب الثقة منها، واتهامها بعدم تعبيرها عن المصالح العمالية"[1] **بدأت عملية سحب الثقة من اللجنة النقابية أثناء الإضراب،** واستمرت بعده على نماذج ورد فيها أن الجمعية العمومية لنقابة عمال غزل المحلة وفى اجتماع غير عادى قررت سحب الثقة من مجلس إدارة النقابة الذين أعلن فوزهم يوم ٢٠٠٦/١١/٨ رغم عدم انتخابهم من جانبنا، وذلك أعمالا لحق الجمعية العمومية فى الرقابة على أعمال مجلس إدارة النقابة ومحاسبتهم وفقا للقواعد الديمقراطية التى تتشكل المنظمات النقابية على أساسها وبهذا قرر أعضاء الجمعية العمومية الانسحاب من عضوية النقابة وعضوية النقابة العامة للغزل والنسيج والتوقف عن سداد الاشتراكات، وفى نفس الوقت تم سحب الثقة من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين على نموذج آخر عقابا لهم على توقيعهم على الاتفاق الجماعى الذى تم يوم ١٢/٧ دون الرجوع لعمال الشركة.

---

[1] **د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية. إشكاليات تسوية المنازعات، مرجع سابق.**

obeikandi.com

نهوض الحركة وتطوير المطالب العمالية

لم تتوقف الحركة داخل صفوف عمال غزل المحلة "فهناك **مطلب سحب الثقة من اللجنة** النقابية والتى وصل عدد توقيعات سحب الثقة إلى **أكثر من ١٤ ألف من أصل ٢٧ ألف عامل** وقد أحال سعيد الجوهرى رئيس النقابة العامة للغزل طلب سحب الثقة من اللجنة النقابية إلى لجنة لدراسته، دون تحديد مدة زمنية للانتهاء من مهمتها"[١].

كما "هدد ١٥٠٠ عامل وموظف بالشركة بالإضراب عن العمل فى بداية شهر ابريل ٢٠٠٧ احتجاجا على عدم ترقيتهم ضمن حركة الترقيات التى صدرت فى الشركة وقد اتهم العمال أعضاء لجان الترقيات باللجوء إلى الواسطة والمحسوبية فى اختيار المقربين من أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للجمعية التعاونية، وقد نفى محمود الجبالى حدوث أى تجاوز. هذا بالإضافة إلى تقديم مئات العمال شكاوى لمكتب العمل ضد مدير عام الجمعية التعاونية، ورئيس الشركة بمخالفة قواعد الترقى، وتجاهل من تنطبق عليه الشروط، وطالبوا بتدخل عاجل من وزيرة القوى العاملة"[٢]، "وفى يوم ٢٠٠٧/٤/١٥ منعت قوات الأمن ١٠٠ عامل من عمال الشركة من التوجه إلى القاهرة للاعتصام بمبنى اتحاد العمال وتقديم مذكرة بمطالب العمال لعرضها على رئيس الوزراء بخصوص تأخر الاستجابة لمطالبهم بسحب الثقة من مجلس اللجنة النقابية الحالية، أو قبول استقالتهم الجماعية التى تقدموا بها للنقابة العامة للغزل والنسيج، وعدم تعديل جدول أجور العاملين، ورفع الحوافز الشهرية وتوفير المرافق للعاملين، بالإضافة إلى حقهم فى السكن بمساكن الشركة"[٣].

---

[١] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد العمالى والنقابى المصرى ٢٠٠٨

[٢] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد العمالى والنقابى المصرى ٢٠٠٨، مصدر سابق

وحتى **أصحاب المعاشات من العاملين السابقين بالشركة يحتجون على سياسات الشركة** تجاههم "ففى يوم ٢٠٠٧/٦/١٠ اعتصم أكثر من ٢٠٠ عامل من أصحاب المعاشات بمساكن غزل المحلة أمام مجلس مدينة المحلة الكبرى وذلك احتجاجا على قرار المهندس محمود الجبالى رئيس مجلس إدارة الشركة **بطرد ٥٤٠ أسرة من العاملين السابقين من مساكن الشركة** دون توفير بديل لهم"[٣] "وفى ٢٠٠٧/٦/٢٧ تصدر اللجنة النقابية إعلان للعاملين بالشركة يتضمن الموافقة على صرف حافز تطوير مع مرتب شهر يوليو ٢٠٠٧، ووعود بصرف مستحقات العاملين من الأرباح والحوافز السنوية وتحقيق الخطة بعد الانتهاء من مناقشة الميزانية، ويتضمن الإعلان حث العاملين على بذل مزيد من الجهد والإنتاج"[٢].

ولا يمر سوى بضعة أيام على هذا الإعلان حتى نجد "فى يوم **٢٠٠٧/٧/١** ينظم العمال **وقفة رمزية لمدة نصف ساعة** أمام مبنى الإدارة للمطالبة بحقوقهم المتأخرة، والاعتراض على عدم تنفيذ وعود المسئولين للعمال بصرف حوافز تتناسب مع ما يبذله العمال من جهد وما يحققون من إنتاج، بالإضافة إلى ما يخصهم من الأرباح والحوافز السنوية وتحقيق الخطة، وزيادة بدل طبيعة العمل إلى ٤٠% من الأساسى حسب قرار وزير الاستثمار ٣٧ لـ ٢٠٠٧ الذى طبقه على شركات الكيماويات فقط"[١] وانتقد العمال عدم تحسين الخدمة الطبية داخل مستشفى الشركة، وطالبوا بإنشاء مرفق خدمى لنقل العاملين، وإنشاء مشروع الإسكان الرأسى بدلا من الإسكان الأفقى، وأكدوا على سحب الثقة من النقابة التى اعتبروها نقابة معينة. "كما أضرب ٣٠٠ عامل عن صرف الحوافز وعن العمل بقسم الحرائر الكورى يوم الخميس ٢٠٠٧/٧/٥ احتجاجا على النقص فى قيمة حوافز المدة، ومتحرك الإنتاج

---

[٣] **فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق**

[١] **فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق**

obeikandi.com

عن باقى الأقسام الأخرى، وحاول أمن الشركة فض الإضراب، وعلل أحد مسئولى الشركة بأن يكون النقص سببه خطأ غير مقصود فى قاعدة البيانات"[٢]، وفى خضم هذه الأحداث **ناقش العمال قضايا إهدار المال العام،** وخصوصا قيام المسئولين عن الجمعية التعاونية التى يرأسها محمود الجبالى بفك ودائع الجمعية وتقدر بـ ٥٠ مليون جنيه لشراء بضائع راكدة، وكذلك بيع أقمشة رديئة لبعض التجار الذين احتجوا وهددوا بإتهام مسئولى الجمعية بالنصب مما أدى لإعادتها للجمعية متسببين فى إهدار المال العام"[٣] **أسس العمال رابطة عمال الغزل والنسيج للعاملين بشركة غزل المحلة لملء الفراغ النقابى بالشركة بعد سحب الثقة من النقابة الحكومية** لعدم قدرتها على التعبير عن مصالح العمال، وبعد الحرب التى شنها بعض أعضائها تجاه العمال، وعدم استفادتها من الدروس السابقة، **وبعد استقالة العمال من النقابة العامة** والمطالبة بعدم خصم قيمة الاشتراك الشهرى للنقابة، أكدوا أن الرابطة سوف تمارس أنشطتها بعد صدور حكم قضائى باشهارها، وتصدر الرابطة نشره للتعبير عن مصالح العمال ففى عدد سبتمبر ٢٠٠٧ تدعو العمال الراغبين فى الانضمام إلى التقدم لطلب عضويتها والوقوف بصلابة لتحقيق كل مطالب العمال، وتوضح النشرة ظروف العمال المتمثلة فى ارتفاع الأسعار بشكل جنونى مع تدنى مستوى الاجور وزيادة الأعباء على المعيشة التى فاقت الحدود عن أى دولة فى العالم خصوصا مع قدوم شهر رمضان، وبدايه العام الدراسى، وعيد الفطر المبارك، وهو ما يزيد العمال إصرارا على التمسك بمطالبهم التى وعدهم بها المسئولين من هيكله واعادة النظر فى أجور عمال الغزل والنسيج، وزيادة نسبة الحوافز بالنسبة لأساس المرتب،

---

[٢] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق

[٣] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق

وصرف مستحقات العاملين دفعة واحدة، وتخفيف الأعباء عنهم بحل مشكلة المواصلات والإسكان، وتحذر النشرة من المماطلة فى عقد الجمعية العمومية التى تتقرر فيها هذه المطالب، ويؤكدون أنه مع إصرار وتعنت الإدارة الفاسدة يعلن العمال عزمهم على البدء فى اعتصام مفتوح حتى تتحقق مطالبهم[١].

يوم الحسم

ويلفت العمال النظر فى بيان أصدروه إلى كل المسئولين عن العمال "أن عمال غزل المحلة قاموا بطرق كل ابواب التفاوض مع غالبية المسئولين من أجل منع صدام وشيك ومحقق وكارثة عمالية وسياسية واجتماعية، ولكن كعادة الحكومة قابلت أسلوب العمال الحضارى والرشيد (بودن من طين وودن من عجين) وبذلك أعلن العمال يوم **٢٠٠٧/٩/٢٣ يوم الحسم والدفاع عن ما تم الاتفاق عليه وهو صرف مستحقاتهم ١٥٠** يوم (خطة- أرباح- حوافز) على أساسى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنظام الدفعة الواحدة، وقرروا الاعتصام المفتوح أمام بوابة الإدارة حتى يتم صرف كامل مستحقاتهم دفعة واحدة[٢]، **وقد دعا للإضراب والاعتصام ثلاث مجموعات عمالية** داخل الشركة: ١-رابطة عمال الغزل والنسيج ٢- لجنة الوعى العمالى بالمحلة ٣- العمال الشرفاء، ونيتجه لذلك استدعت مباحث أمن الدولة عددا من قيادات العمال يوم ٩/٢١ ودعتهم للتهدئة، وعدم اللجوء للاعتصام.

وفى صباح يوم ٢٠٠٧/٩/٢٣ على قرع الطبول، وصوت الصغارات "بدأ إضراب واعتصام العمال الذى تم التحضير له جيدا وسط إعلام مكثف، فقد مهدت له جريدة البديل قبلها باسبوع بأن عمال غزل المحلة وزعوا بيانا يدعوا لاعتصام شامل

---

[١] راجع نشرة صوت عمال المحلة المعبرة عن رابطة عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى عدد سبتمبر ٢٠٠٧.

[٢] راجع بيان العمال ٢٠٠٧/٧/٢٧ يوم الحسم.

obeikandi.com

يوم ٢٣ سبتمبر إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم وهى صرف ١٥٠ يوم دفعة واحدة كأرباح، وحل مشكلتى السكن والمواصلات، وكان العمال قد طالبوا بالإضافة إلى ذلك زيادة بدل الغذاء بما يساوى كيلو جرام من اللبن، وزيادة الحوافز الشهرية، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتحسين حال الخدمة الطبية، وعزل إدارة الشركة ورئيس مجلس الإدارة وعزل رئيس اللجنة النقابية الحكومية"[٣].

وأكد العمال أنهم لجأوا للاعتصام بعد استنفاذهم كل السبل للحل السلمى، ولكن الأبواب كانت دائما مغلقة، واعتبروا أن الاعتصام هو اللغة الوحيدة التى تفهمها الحكومة "فى ٩/٢٤ نشرت البديل أن قوات الأمن المركزى من سبعة محافظات تحاصر ٢٠ ألف عامل فى ظل تصاعد أجواء صدام وشيك، **وطالب العمال بإسقاط حسين مجاور رئيس اتحاد العمال الذى** اعتبروه فى خندق الساعين إلى إجهاض حركتهم، وتضمن النشر أن اللجنة النقابية قامت بتحرك مضاد، ووزعت على عمال الوردية الثالثة منشوراً يحمل توقيع رئيس اللجنة النقابية يتضمن موافقة إدارة الشركة على صرف ٤٠ يوم أرباح ولكن العمال رفضوا المنشور"[١].

"وفى إطار **التضامن مع العمال أصدر كل من طلاب جامعة طنطا والأحزاب** السياسية وجماعة الإخوان المسلمين بالمحلة الكبرى والمراكز الحقوقية بالمدينة وعمال عدد من الشركات بيانات تضامن مع عمال مصر للغزل والنسيج ثم اتسع نطاق التضامن مع العمال وشمل لجنة التنسيق بين الأحزاب (وقف احتجاجية وبيان تأييد) وحركة عمال من أجل التغيير، ومركز الدراسات الاشتراكية، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات العمالية، ومركز أفاق اشتراكية وقد أصدروا جميعا بيانات تضامن **كما نظم عمال مطاحن جنوب القاهرة اعتصاما مفتوحا للتضامن مع**

---

(٣) عبد الغفار شكر. الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية دراسة غير منشورة.

(٢) عبد الغفار شكر. الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية دراسة غير منشورة، مصدر سابق

زملائهم"[٢] وانتقاد سعيد الجوهرى رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الذى يدافع عن الحكومة ضد العمال كما تستعرض الصحف أراء قيادات الإضراب محمد العطار وجهاد طمان ومصطفى فوده والسيد حبيب وكريم البحيرى الذين تحدثوا عن سوء الأحوال المعيشية للعمال ويشيدون بدور العاملات فى الإضراب، وينتقدون تصريحات وزيرة القوى العاملة بعدم أحقية العمال فى صرف ١٥٠ يوم أرباح، كما نشرت الصحف أخبار اعتقال ثمانية من قيادات الإضراب للتحقيق معهم أمام النيابة العامة ثم الإفراج عنهم وعودتهم إلى مقر الاعتصام لاستئناف نشاطهم **وتم تشكيل لجنة للتضامن مع عمال المحلة تضم عمالا بمواقع مختلفة مثل عمال مطاحن جنوب القاهرة، والحديد والصلب بحلوان،** شركات الأسمنت ، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات العمالية، وعمال من أجل التغيير ومركز الدراسات الاشتراكية، ولجنة التضامن العمالى، وحركة كفاية، والجمعية المصرية لحماية المواطنين من الجباية والفساد، ومركز هشام مبارك للقانون والمجموعة المصرية لمناهضة العولمة".

"وفى أيام ٢٧، ٢٨، ٢٩ هدد العمال بعد احتساب أيام الإضراب أجازة باحتلال مبنى إدارة الشركة **وتشكيل مجلس إدارة ولجنة نقابية مستقلة مطالبين الرئيس مبارك شخصيا** بالتدخل، ورفض العمال إنهاء الإضراب الذى اقترحه عليهم بعض زملائهم المفرج عنهم، كما شكل المجلس القومى لحقوق الإنسان بعثة تقصى الحقائق حول أوضاع العاملين بشركات الغزل والنسيج، كما قام العمال بنصب الخيام تأكيدا على استمرارهم فى الإضراب، كما وجه العمال الدعوة إلى اجتماع المجلس الأعلى للأجور فورا لإعادة هيكلة الأجور بما يتناسب مع الغلاء الفاحش، واحتساب بدل طبيعة العمل على المرتب الأساسى الفعلى وليس بداية مربوط الدرجة، ويؤدى

---

(٣) عبد الغفار شكر. الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية دراسة غير منشورة، مصدر سابق

العمال يوم ٩/٢٩ صلاة الجمعة وسط حصار قوات الأمن **ودعوة الإمام المصلين فى خطبة الجمعة إلى الصمود** والاستمرار فى المطالبة بالحق حتى الموت، وانتقد العمال برنامج **البيت بيتك** الذى دعا أجهزة الدولة للتعامل بشدة مع العمال، **ودعا التحالف** الاشتراكى فى بيان أصدره يوم ٩/٢٨ جميع القوى السياسية والنقابات والعمال ومنظمات المجتمع المدنى والشخصيات العامة للمشاركة فى وقفة احتجاجية أمام مقر اتحاد العمال للتضامن مع عمال غزل المحلة، كما تضامن معهم نقابات عمال **القطاع العام فى جنوب أفريقيا** وحزب العمال الديمقراطى **بتونس** وحزب الطليعة **بالمغرب** واتحاد المجالس والنقابات العمالية **بالعراق** والتجمع اليسارى **بلبنان** ونقابات اسبانية **وبريطانية** مختلفة واتحاد عمال النسيج **الدولى** الذى يضم **٢٢٠ نقابة** من ١١٠ دولة **واتحاد العمال العرب** وعمال هيئة ميناء الإسكندرية كما تم تنظيم مظاهرة تضامن مع عمال المحلة فى ميدان طلعت حرب بالقاهرة"[١].

تراجع الحكومة

"بعد الإضراب والنشر فى الصحف على نطاق واسع، وما أذاعته القنوات الفضائية عن تصميمنا على أخذ كل حقوقنا قبل فض الإضراب حتى لو استمر مدى الحياة، وأيضا الحكومة لها عملائها، وكذلك الإدارة والنقابة وقد علموا جميعا أنهم لن يثنونا عن الإضراب إلا بتحقيق مطالبنا، حتى أن كثيرا من العمال كانوا يطالبوننا بالاستمرار حتى يوم العيد ليعلم العالم مدى تصميمنا على نيل حقوقنا وكانوا يطلقون (النكت) متندرين على ذلك بقولهم علشان مانديش للعيال عدية ونهرب من اللبس الجديد"[٢].

---

[١] **المعلومات مستقاه من عبد الغفار شكر الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية مصدر سابق.**

[٢] جلسة نقاش مع مصطفى فودة القائد العمالى بشركة غزل المحلة.

obeikandi.com

"وتراجعت الحكومة على لسان عائشة عبد الهادى ومحمود محيى الدين وحسين مجاور وسعيد الجوهرى نفس الأشخاص الذين **أعلنوا أول وثانى أيام الإضراب** أن عمال المحلة ليس لهم الحق فى مطالبهم، وأنهم استعذبوا الإضراب والتظاهر ضد الحكومة، ثم تغير الكلام وبدأت نغمة جديدة تنم عن كثير من الرضا، وبإمكان تحقيق بعض المطالب العمالية التى يطالب بها عمال غزل المحلة من خلال التفاوض وفى ذات البرنامج أعلنوا أن الإدارة فى غزل المحلة فاسدة، وأنه لا نسبة ولا تناسب بين الأجور والأسعار، وبدأ الحديث عن الحد الأدنى للأجور، وبالنسبة للأرباح أعلنوا أن غزل المحلة هى الوحيدة التى تحقق مكاسب، وبالنسبة لبدل الغذاء يجب أن يزيد إلى ٩٠ جنيه وهو ثمن كيلو الحليب فى ذلك الوقت"[٣]

بدء المفاوضات

"وعلى أثر اتساع نطاق الإضراب والتضامن الدولى واسع النطاق، بدأت المفاوضات بين العمال والجهات المسئولة. إذ انتقل **وفد مكون من رئيس الاتحاد** العام للعمال ورئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ورئيس الشركة القابضة **والتقوا مع ٢٠ عامل كممثلين للعمال** بمجلس المدينة وتم الوصول إلى الاتفاق على صرف ٧٠ يوما من الأرباح والخطة كسلفة لحين انعقاد الجمعية العمومية على ألا يقل الحد الأدنى الذى تقرره الجمعية العمومية عن ١٣٠ يوم بدون الاتفاق على حد أقصى، واحتساب أيام الإضراب أجازة بأجر تتحملها الشركة القابضة، وربط الحافز بزيادة ٧% تحتسب على الأساسى، وعدم الإضرار بأى عامل بسبب مشاركته فى الإضراب، والوعد بإقالة محمود الجبالى رئيس مجلس إدارة الشركة"[٢].

---

[٣] **جلسة نقاش مع مصطفى فوده القائد العمالى بشركة غزل المحلة.**

[٢] **د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية إشكاليات تسويه المنازعات العمالية مصدر سابق.**

obeikandi.com

وكان من بين الـ٢٠ الذين تفاوضوا مع ممثلى الحكومة كما نشرت البديل: السيد حبيب ووائل حبيب، وائل أبو زويده وفيصل لقوشة، محمد العطار، عبد القادر أديب **"حصل العمال على معظم مطالبهم قبل فض الإضراب رغم ما تعرضوا له من ضغوط كثيفة** والتهديد باقتحام قوات الأمن للشركة وتهديدات عائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة ومحمود محيى الدين وزير الاستثمار وحسين مجاور رئيس الاتحاد العام للعمال فى تصريحات عديدة.

انتصار محدود

إنتهى إضراب عمال غزل المحلة يوم ٢٠٠٧/٩/٣٠ وحقق العمال انتصارا جزئيا **بحصولهم على بعض المطالب دون بقية المطالب الأخرى فمن بين المكاسب التى تحققت:**

١-صرف ٧٠ يوم من حساب الأرباح.

٢-ربط الحافز بالأجر الأساسى.

٣-زيادة بدل الوجبة إلى ٩٠ جنيه.

٤-التعهد بإقالة رئيس الشركة.

ولم تتحقق باقى مطالب العاملين وهى:

١-إنشاء شركة لنقل العاملين.

٢-تحسين الخدمة الطبية بمستشفى الشركة.

٣-زيادة بدل طبيعة العمل إلى ٤٠% على اساسى الأجر السارى طبقا لقرار وزير الاستثمار ٣٧ لـ٢٠٠٧.

٤-تنظيم حق العمال فى السكن بمساكن الشركة.

٥-زيادة الحد الأدنى للأجور.

٦-سحب الثقة من اللجنة النقابية بالشركة طبقا لكشوف سحب الثقة التى تم تجميعها.

كان لاتساع الفترة بين انتهاء إضراب ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى إضراب سبتمبر ٢٠٠٧ أثره فى اتساع نطاق التضامن والتأييد من جانب الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى، حيث تم تنظيم العديد من الندوات التى حضرها قادة العمال بالشركة، بخلاف ورش العمل فى بعض المراكز الحقوقية، إلى جانب المساعدة فى طبع البيانات، وقد شارك الجميع فى الإضراب بما فيهم المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين دون التخلى عن المبدأ الأساسى وهو تغليب العمل العمال والنقابى على الانتماء السياسى.

كانت مشاركة العاملات بالشركة فى إضراب سبتمبر ٢٠٠٧ أكثر تميزاً فإلى جانب قيادتهم للعمال بالهتاف والتنظيم، كان لهن دوراً هاماً فى ترتيب أحوال المعيشة من إفطار وغيره فى ظل أجواء شهر رمضان، وتلاحظ انضمام أبنائهن وأزواجهن لهن فى الإضراب وقيامهن بالمبيت داخل الخيام التى نصبها العمال داخل أسوار الشركة، ومشاركتهن فى وضع الخطط والاستشارات الخاصة بالإضراب بل كان لهن دور هام فى حل المشاكل التى نشأت بسبب محاولات التفرقة بين قادة العمال، والأكثر من ذلك مشاركة ثلاثة قيادات نسائية فى المفاوضات التى أجريت مع رئيس الاتحاد العام للعمال قبل أحداث أبريل ٢٠٠٨، وكان هناك ثلاثة قيادات ضمن وفد العمال المفاوض وهن د.سينا، وداد الدمرداش، أمل السعيد، وقد ساعدت العاملات نشطاء العمال على دخول الشركة من الأبواب بعد ترصد الأمن لهم على البوابات الرئيسية.

كان يمكن للقدرات الحقيقية لحركة عمال غزل المحلة تحقيق نصر حاسم على مستوى جميع المطالب، وبناء تنظيم نقابى ديمقراطى قادر على حشد العمال

بشكل جيد وإكساب الحركة القدرة على الاستمرار إلا أن ذلك لم يحدث بسبب ما يلى:-

١-عدم وجود قيادة موحدة لحركة العمال الاحتجاجية.

٢-افتقاد التنظيم الجيد من أسفل لأعلا وعدم وجود شبكة اتصال جيدة.

٣-انقسام القيادة والتمسك بالرؤى الشخصية.

٤-افتقاد بعض القيادات العمالية للرؤية الصحيحة لمعسكر القوى المعادية لمصالح العمال مما أوقعها فى تحليلات خاطئة أثرت على قوة الدفع العمالية.

٥-الاكتفاء بتجميع قوائم سحب الثقة من اللجنة النقابية دون الشروع فى إنشاء كيان مستقل للحركة العمالية يعتمد على الانتشار الجيد داخل الشركة.

٦-غياب القدرة على الممارسة الديمقراطية وعقد مؤتمرات موسعة للجمعية العمومية لاتخاذ القرارات فى المواقف الحاسمة بشكل ديمقراطى.

٧-النفس القصير لبعض القيادات واستعجالهم تحقيق مكسب سريع.

الجريمة والعقاب

وبرغم أن الاتفاق تم على عدم التعرض لأى عامل ممن شاركوا فى الإضراب فقد تم التحقيق مع أربعة من لجنة تنسيق الإضراب بتهمة تحريض العمال على الإضراب وتوزيع منشورات كما حققت النيابة العامة مع ٢٠ عامل آخرين بتهمة التحريض على الإضراب وكان هذا بداية سياسة العقاب التى مارستها إدارة شركة غزل المحلة بدعم حكومى ومباركة من اتحاد العمال. حيث تم نقل محمد العطار إلى الإسكندرية وخفض أجره، كما نقل وائل حبيب إلى القاهرة مع خفض أجره، أما أمل السعيد فقد تم نقلها إلى دار حضانة مدينة العمال الثانية بعد عمل دام ٢٦ سنة فى الإنتاج وحصولها على لقب العاملة المثالية عام ٢٠٠٠ كما تم خفض أجرها، أما وداد الدمرداش فقد تم نقلها إلى دار حضانة مدينة العمال الأولى بعد

عمل دام ١٦ سنة فى الإنتاج مع خفض أجرها، كما نقل عبد الكريم البحيرى (كريم البحيرى) إلى القاهرة وخفض أجره وبعد ذلك تم فصله تعسفياً، وتم حرمان مصطفى فودة وطارق أمين وتامر فايز من علاوة ٢٠٠٨، ونقل محمد ربيع ومحمد عبد الله ومصطفى القلفطى من العمل النهارى إلى العمل بالورديات، ونقل فيصل لقوشة إلى غزل ٦ وتم حرمانه من الترقية، ورغم ذلك فإن من تلتقى به من هؤلاء القادة العماليين تجده غير نادم لأنهم قاموا بواجبهم وقالوا كلمة حق فى وجه مسئولين أضروا بشركتهم وبحقوق العمال.

أعطى إضراب واعتصام عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى الأمل للحركة العمالية المصرية، ومنه استلهم العمال فى طول مصر وعرضها النموذج والمثل فكان اعتصام موظفى الضرائب العقارية تم آلاف الحركات الاحتجاجية لقد شكل هذا الإضراب وجدان العمال وعرفوا من خلاله كيف يحصلون على حقوقهم، ومارس عمال مصر كافة الأعمال النقابية من تقديم للمطالب، وممارسة كل أشكال الاحتجاج، والقدرة على المفاوضة الجماعية، وإدارة العمل النقابى والعمالى بديمقراطية.

استطع قادة عمال شركة مصر انتزاع نصر حقيقى وأجبروا حكومة رجال الأعمال أن تذهب إليهم فى المجلة، ولا يقلل من هذا النصر التفاف الحكومة والأجهزة المختلفة والاتحاد الحكومى حول بقية مطالب العمال، ومحاولتهم إضعاف الحركة العمالية بالشركة والنيل من قادتها بنقلهم وتشريدهم والإضرار بهم مادياً ومعنوياً ولن يكون فصل القائد العمالى مصطفى فودة هو آخر قرارات المفوض العام المتعسفة. غير أن ذلك لن يؤثر على قدرة عمال غزل المحلة على النهوض من جديد لأنهم يتوارثون النضال جيلاً بعد جيل.